مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019

The extent to which the development programs adopted by Algeria contribute to achieve sustainable development Projected for the period from 2001 to 2019

ط.د. العالية مناد[1]
مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا
جامعة الشلف– الجزائر
L.menad@yahoo.fr

أ.د. مزريق عاشور
مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا
جامعة الشلف– الجزائر
a.mezrig@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 13 /2019/02 تاريخ النشر: 03 /2020/03

Abstract:
When talking about adopting a concept of any country for the concept of sustainable development, it is necessary to return to the development programms that have been pursued in order to develop their economy and to know whether they take into account the dimensions of sustainable development. The objective of this research is to find out how the development programms have been adopted by Algeria during the period 2001 to 2019 has been contributed for the achievement of sustainable development in the country by addressing the following main problem: How much of the development programs have been adopted by Algeria contribute to achieve sustainable economic development The main themes of the study are: economic recovery programs for the study period, the theoretical framework for sustainable development, and the final assessment of the contribution of these programmes to achieve sustainable development. A number of results have been reached, notably: achieving a clear improvement in the most important indicators of sustainable development, but they remain weak compared to the potential of the country and what is expected to achieve.
Key words: economic recovery programs, economic development, sustainable development.

مقدمة:

لقد شهدت الجزائر معدلات نمو اقتصادية متدنية صاحبتها معدلات بطالة مرتفعة والذي انعكس على المستوى المعيشي، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد سنة 1986. وللخروج من دائرة المشكلات والحد منها والنهوض بالاقتصاد تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ومع تعزز الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، واستحواذه اهتمام العديد من الاقتصاديين في مختلف دول العالم وأخذه حيز كبير من الدراسات الاقتصادية، كونه المفهوم الشامل لضمان النمو الاقتصادي الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشي وزيادة الرفاهية دون المساس بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم. والجزائر كباقي دول العالم اهتمت ماخرا بهذا المفهوم وحاولت تحقيقه من خلال سياستها التنموية، وترجمت هذا الاهتمام من خلال سلسلة برامج تنموية تبنتها للفترة الممتدة من 2001 إلى يومنا هذا، والتي كانت

1 – المؤلف المرسل: العالية مناد، l.menad@yahoo.fr

عبارة عن برامج خماسية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تحقيق تنمية مستدامة في البلد، ويعتبر هذا الأخير الهدف الأسمى من تنفيذ هذه البرامج.

أ -**الإشكالية الرئيسية:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:" ما مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غايةِ 2019؟

تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1 -على أي أساس قامت الجزائر بإعداد البرامج التنموية الاقتصادية التي تبنتها في الفترة (2001-2019)؟

2 -ما المقصود بمفهوم التنمية المستدامة؟

3 -هل هذه البرامج حققت ما كان متوقع منها؟

ب **الفرضيات:**للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في الفترة 2001-2019 تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تحقق تنمية مستدامة في البلاد.

الفرضية الثانية: البرامج التنموية المتبناة في الجزائر تساهم في زيادة معدل النمو العام، ولا تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة: البرامج التنموية ليس لها أي نسبة مساهمة في زيادة معدل النمو العام، ولا تساهم أيضا في تحقيق التنمية المستدامة.

ج- أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إعطاء تصور شامل للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2010-2019)؛
- وضع تصور شامل لمفهوم التنمية المستدامة؛
- دراسة ومعالجة مدى الالتزام المحلي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال البرامج المتبنات.

د- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تشخيص مفهوم التنمية المستدامة وجميع العناصر المتعلقة بها، والكشف عن مدى توافق البرامج التنموية في الجزائر، مع إمكانية تحقيق تنمية مستدامة شاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2001-2019).

هـ- منهجية الدراسة: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واثبات صحت الفرضيات، اعتمدنا المنهج الاستنباطي بأداتي الوصف والتحليل. وذلك من خلال استخدام أداة الوصف لتوضيح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة، أما أداة التحليل من أجل تحليل مختلف الأرقام التي سيتم التطرق لها في هذه الدراسة.

و- محاور الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

- برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2001- 2019).
- الإطار النظري للتنمية المستدامة.
- تقييم نسبة مساهمة برامج الإنعاش التنموية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة منذ بداية القرن الحالي، اختلفت تماما عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 -2004)؛
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)؛
3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010–2014)؛
4. البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019).

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001– 2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة، بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. [1]وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[2]. وتم توزيع هذا البرنامج على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم: 1 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71 .8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من2001، ص87.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية خصص لها أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق 40% بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى، وما يفوق 38% بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4 % وفي الأخير دعم الإصلاحات بنسبة 8,6 %. ولو تتبعنا كيفية توزيع المبالغ على حسب السنوات الخمسة، نجد أن التركيز كان على السنوات 2001-2002-2003 بقيمة 205,4 مليار دينار جزائري، 185,9 مليار دينار جزائري، 113,9 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا ما يدل على حزم الحكومة في تنفيذ النسبة الكبرى من العمليات والمشاريع الخاصة بهذا البرنامج في أقصر فترة زمنية ممكنة، وذلك من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، والتي عرفت تدهور من قبل نتيجة الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفتها البلاد. ومن أجل نجاح تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية توجب تجنيد موارد هامة، وتطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يضمن سهولة التطبيق. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم: 2: السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0 .2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Services du chef du gouvernement ; programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ;appui aux reformes ;p : 3 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه: أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، هناك عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي. من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي.[3]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والذي وصل إلى حدود 38,5 دولار للبرميل سنة 2004.[4] تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[5]:

1. استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تحدد قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
2. مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي المصرفي؛
3. انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
4. تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.[6]

وكان المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج على خمس برامج فرعية، تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في مايلي:

جدول رقم: 3 التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

القطاعات	المبالغ(مليار دج)	النسبة%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص6-7.

في نهاية شهر جوان 2006 بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حوالي 8705 مليار دينار جزائري.[7]

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014):

أطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الاستثمارات العمومية "، ويندج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الأعمار الوطني، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000، على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك. وخصصت له الحكومة غلافا ماليا قدر بحوالي 21214 مليار دينار جزائري للاستثمارات العمومية، خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما[8]:

1. استكمال المشاريع الجاري انجازها ب 9700 مليار دينار جزائري؛
2. إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

و الجدول التالي يبين كيفية توزيع المبالغ على المحاور الرئيسية للبرنامج:

جدول رقم: 4 مضمون برنامج التنمية الخماسي (1010-2014)

المحاور	المبالغ(مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-1014.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015- 2019)[9]، وتتمثل أهدافه في مايلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز...إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي لناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر بعنوان: "برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017- 2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام من بين المفاهيم الأكثر تعقيدا وغموضا، بحيث كلما زاد إدراكنا للمفهوم كلما أصبح أوسع وأكثر تشابكا.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

كانت النظرة التقليدية للتنمية ترتكز على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الهياكل القاعدية من أجل تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات الحالية، دون الأخذ بعين الاعتبار الاجيال القادمة، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم "التنمية المستدامة".

1 -نشأة التنمية المستدامة:

قبل تعريف التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن وصولا إلى ما هو عليه اليوم، ففكرة التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، حيث يرجع تاريخها إلى الوعي الذي حصل في أوائل السبعينات نتيجة الإختلالات الرئيسية التي بدأت تظهر وتتزايد منذ الخمسينات، وأول هذه الإختلالات هو عدم المساواة في توزيع الثروة على الأرض، في حين أن الفرق بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لا وجود له في أواخر القرن 18. أما بالنسبة للخلل الثاني هو خلل في البيئة، ففي الواقع نحن مقيدين بمحدودية كوكبنا مثل :كمية المياه العذبة، والأسماك الموجودة في البحار، والمعادن والموارد الطبيعية...إلخ.[10]

إن أصل المفهوم انبثق من الاهتمام بالمحافظة على البيئة لتسليمها للأجيال القادمة، وذلك في بداية القرن 20 (حسب اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة سنة 1915)، وكان مصطلح البيئة يطلق على الطبيعة بشكل مطلق، ثم صدر عن الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (تأسس سنة 1948) تقريرا سنة 1950 حول المحافظة على الطبيعة عبر العالم، كما نشر تقريرا آخر سنة 1980 يدور حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث أزال التناقض بين المحافظة على الطبيعة والتنمية الاقتصادية. [11] وهناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما (تم إنشاؤه في سنة 1968) الشهير المعنون " حدود النمو" لعام 1972 والذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة، وفي نفس الفترة شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي، حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة. [12] وفي جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة (مؤتمر استكهولم) حول البيئة الإنسانية تحت عنوان "الإنسان والبيئة"، ويعتبر هذا الحدث قفزة بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وضم الدول المتقدمة والسائرة في طور النمو على حد السواء ماعدا الإتحاد السوفيتي وحلفائه.[13] في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوف غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و 177مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة. [14] تم تأسيس الهيئة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1983 من قبل الأمم المتحدة ، بهدف تحسين مستوى الحياة (المعيشة) على المدى القصير دون تعريض البيئة المحلية والعالمية لأي خطر على المدى الطويل، وكانت برآسة الوزير النورفيجي الأول Gro Harlem Brundtlord والتي أعدت تقريرا حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي تضمن تطوير للتنمية المستدامة، قدم إلى الجمعية العامة في سنة 1987 [15]. لقد حفز ظهور التنمية المستدامة في سنة 1987، غرفة التجارة الدولية في سنة 1991 على إطلاق ميثاق العمل للتنمية المستدامة، والذي تضمن 16 مبدأ يعنى بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ثم جاء مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 ليشكل إضافة نوعية لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة، الأمر الذي دفع منظمات الأعمال غير الحكومية للتفكير جديا باتخاذ الخطوات الأزمة للتخفيف من أثر الخطر البيئي.[16]

2 -تعريف التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها:" وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المتقدمة والتي تعاني من التهميش.[17]

– وعرفت أيضا على أنها." لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، وأن العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسئولة اتجاه البيئة.[18]

ومن الانتقادات التي وجهت إلى مفهوم التنمية المستدامة: " هو مفهوم ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق، ولكي يرقى إلى البعد الثاني أي القابلية للتطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية".[19]

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة: يمكن إبراز أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية[20]:

1 -الاستمرارية: ضمان الاستمرارية يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه لإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

2 -تنظيم استخدام الموارد الطبيعية سواء الموارد غير متجددة (قابلة للنفاذ) أو المتجددة بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة.

3 -تحقيق التوازن البيئي: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، ويعني المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع استخدام عادل للثروات غير المتجددة. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف هنا ليس فقط تحسين البيئة، ولكن أيضا إيجاد نوع من التكامل في عملية صنع القرار. ولذا يمكن القول أن هناك ربطا واضحا وأكيد بين التنمية والبيئة، وأن البيئة عنصر أساسي ضمن أي نشاط إنمائي.

4 -التنمية المستدامة تعتمد على الاعتبارات والأسس البيئية.

5 -التعليم: التعلم من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة : يتأثر مفهوم التنمية المستدامة بعدد لانهائي من المتغيرات التي يدمجها المختصين في ثلاث محاور سمي كل واحد منها بعدا للتنمية المستدامة، وهذه الأبعاد هي[21]:

1 -البعد الاقتصادي: كما هو معروف علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان خلال محاولته لحل المشكلة الاقتصادية، والجديد فيما يخص هذا الموضوع هو أن استغلال الموارد المحدودة والنادرة لإشباع حاجات ورغبات البشرية يجب أن يراعي حاجات ورغبات الأجيال القادمة وذلك من خلال عدم الاستغلال المفرط للموارد المتاحة لها. والنظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية.

2 -البعد الاجتماعي: ويشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة، وإعطاء الأهمية لدور المرأة ومشاركتها. كما ينبغي تثبيت النمو الديمغرافي في أي بلد لأن الزيادة السكانية غير متوازنة تحدث ضغطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على الوفاء بتلبية احتياجات السكان، بالإضافة إلى أن هذه الزيادة سوف تحد من التنمية وتقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة.

3 -البعد البيئي: يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس والاعتبارات البيئية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، والمتمثلة في :

المدخلات: والمتمثل في مصادر متجددة مثل التربة،المياه والهواء، ومصادر غير متجددة مثل المحروقات.

المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض أو تضر بقدرتها مستقبلا.

رابعا:مؤشرات التنمية المستدامة: تعتبر مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم مدى نجاعة البرامج التنموية التي تتبعها الدول من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت، وتتمثل في النقاط التالية:

1 -المؤشرات الاجتماعية:[22] من أهم هذه المؤشرات: مؤشر التنمية البشرية، معدل البطالة.

2 -المؤشرات البيئية:[23] أهمها: نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، ومدى تطور شبكة الصرف الصحي.

3 -المؤشرات الاقتصادية:[24] من أهم هذه المؤشرات: معدل النمو السنوي لناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من هذا الناتج.

4- المؤشرات المؤسسية:[25] خطوط الهواتف الثابتة لكل 1000 نسمة من السكان؛

- خطوط الهواتف النقال لكل 1000 نسمة من السكان؛
- خطوط الإنترنت لكل 1000 نسمة من السكان.

المحور الثالث: تقييم نسبة مساهمة برامج الإنعاش التنموية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

لمعرفة مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يجب تقييم التغير الحاصل في مؤشرات التنمية المستدامة.

أولا: المؤشرات الاقتصادية : من أجل تحديد وتقييم التغير الحاصل في هذا المؤشر، نقوم بتتبع التغير الحاصل في كل من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

1 -معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

المنحنى التالي يوضح تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من منتصف 2009 إلى أواخر 2017:

مخطط رقم: 1 تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (2009-2017)

المصدر: ديسمبر 2017 https://ar.tradingeconomics.com

من خلال المنحنى نلاحظ أنه هناك تذبذب في تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من 2009 إلى غاية بداية 2016، حيث بدأ يعرف انخفاض (باعتبار القيمة المسجلة في جانفي 2016 هي ناتجة من نهاية 2015) والسبب يعود إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض أسعار البترول، حيث كان 99 دولار للبرميل في سنة 2014 ثم انتقلت إلى 53 دولار في 2015 ليصل إلى 45 دولار في سنة 2016[26]، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى انتهاج سياسة التقشف في نفقاتها في سنة 2016 بعد استمرار انخفاض الأسعار الذي خلق عجز في الميزانية، كون إراداتها تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

2 -نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المخطط التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016:

مخطط رقم: 2 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (بالدولار)

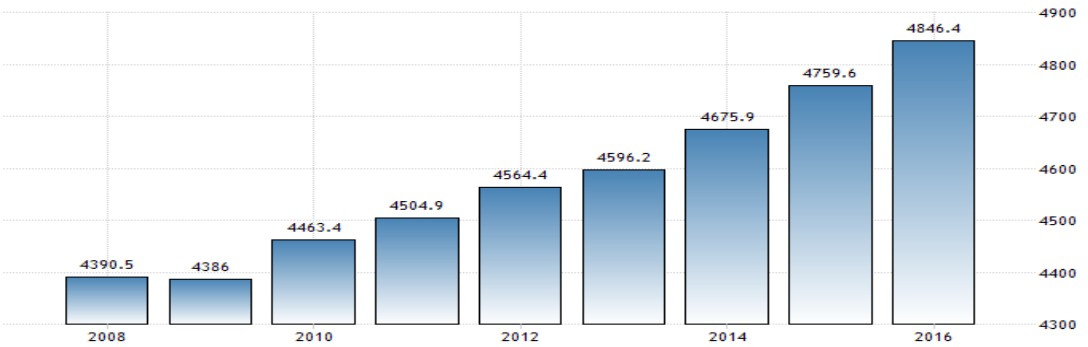

المصدر: ديسمبر 2017 https://ar.tradingeconomics.com

من خلال المخطط نلاحظ زيادة مستمرة كل سنة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي رغم التذبذبات التي عرفها هذا الأخير (تم التطرق إليه من قبل)، ورغم الزيادة المستمرة في نسبة السكان. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على المساهمة الإيجابية للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ بداية 2000 على المستوى المعيشي للأفراد، وهذا ما تنص عليه أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

من أجل التأكد من مدى مساهمة البرامج التنموية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، يجب تقييم التغير الحاصل في المؤشرات الاجتماعية نتيجة لتطبيق هذه البرامج، وذلك بتتبع التغير الحاصل في كل من مؤشر التنمية البشرية و معدل البطالة.

1 -مؤشر التنمية البشرية

يشير مؤشر التنمية البشرية إلى مستوى رفاهية الشعوب بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة، ويتعلق بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في البلد.

والجدول التالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015

جدول رقم: 5 تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2000-2015)

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	0.63	2008	0.69
2001	0.65	2009	0.7
2002	0.66	2010	0.71
2003	0.67	2011	0.72
2004	0.68	2012	0.72
2005	0.67	2013	0.72
2006	0.68	2014	0.74
2007	0.68	2015	0.745

المصدر: (28 /02/2018) https://ar.actualitix.com

من خلال الجدول نلاحظ خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2000 إلى غاية 2017 ارتفاع مستمر في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، والسبب يعود إلى زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري. ومن خلال التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة 2015، الجزائر تواصل طريقها نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية محرزة بذلك نتائج قوية وملائمة، السبب الذي أهلها لتحسين مرتبتها عالميا، حيث انتقلت من المرتبة 93 (حسب تقرير 2014) إلى المرتبة 83 في 2015، معززة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية العالمية.[27] إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال السداسي الأول من 2015 تميز بالتراجع المستمر لأسعار المحروقات، والذي كان له أثر كبير على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني والذي استطاع الصمود أمام الأزمة خلال السداسي الثاني من سنة 2014 (حسب تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015)[28] ، مما دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة التقشف والتقليص من نفقاتها وهذا ما أثر بالضرورة على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

2 -معدل البطالة:

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار المجتمعات، ومن أهم أسباب تفشي الجريمة والآفات الاجتماعية داخل الدولة. وفي مايلي تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2000 إلى غاية سبتمبر 2017:

جدول رقم: 6 تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2017.

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2000	28 .89	2009	10 .2
2001	27.30	2010	10
2002	-	2011	10
2003	17.65	2012	11
2004	17.65	2013	9.8
2005	15.26	2014	10.6
2006	12.3	2015	11.2
2007	-	2016	10.5
2008	11 .3	2017	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض البطالة والسبب يعود إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل، عن طريق عقود التوظيف وبرامج التشغيل في إطار الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال هذه الفترة. وتستخدم الجزائر 6 آليات مباشرة للتشغيل أهمها من حيث الاعتمادات المالية: وكالة تشغيل الشباب والقروض المصغرة وصندوق التأمين على البطالة وعقود الإدماج والشبكة الاجتماعية. وهناك آليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.[29]

3 -**المؤشرات البيئية والمؤسسية:** إن النمو الذي عرفته الجزائر في الفترة الزمنية الأخيرة أثر سلبا على البيئة وخاصة الموارد المائية، لأنها لم تحظى بالاهتمام الكافي. يمكن القول أن التلوث هو العامل الرئيسي المسبب لندرة المياه خاصة في البلدان التي يمكن تصنيفها بالبلدان الشبه قاحلة مثل الجزائر. لمعرفة مدى مساهمة البرامج التنموية في الجزائر في المحافظة على البيئة بصفة عامة وعلى الموارد المائية بصفة خاصة يمكن تتبع تطور كل من نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، وتطور شبكة الصرف الصحي.

أ - **المؤشرات البيئية:** إن النمو الذي عرفته الجزائر في الفترة الزمنية الأخيرة أثر سلبا على البيئة وخاصة الموارد المائية، لأنها لم تحظى بالاهتمام الكافي. يمكن القول أن التلوث هو العامل الرئيسي المسبب لندرة المياه خاصة في البلدان التي يمكن تصنيفها بالبلدان الشبه قاحلة مثل الجزائر. لمعرفة مدى مساهمة البرامج التنموية في الجزائر في المحافظة على البيئة بصفة عامة وعلى الموارد المائية بصفة خاصة يمكن تتبع تطور كل من نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، ونطور شبكة الصرف الصحي.

– المياه الصالحة للشرب: يمثل التزويد بالمياه الصالحة للشرب للسكان بكمية كافية والنوعية المطلوبة جزءا أوليا للسياحة الوطنية للمياه طبقا للمادة 2 من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 والمتعلق بالمياه[30]. وفي مايلي مخطط يوضح تطور نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة:

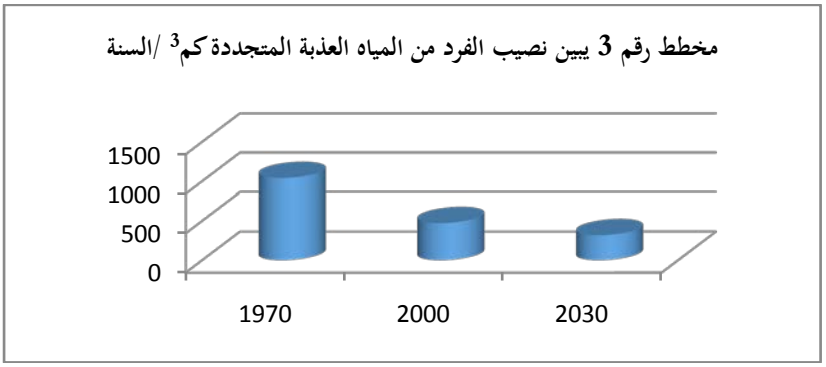

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الآسكوا)، ندرة المياه في الوطن العربي، تقرير السكان والتنمية،العدد الأول، نيويورك2003، ص7.

من خلال المخطط نلاحظ أن نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة قد تراجع بدرجة كبيرة بمقارنة الكمية في سنة 2000 والتي قدرت ب 472 كم^3/السنة والتي كانت تقدر ب 1040 كم^3/السنة في سنة 1970 – أي قبل تبني البرامج التنموية الاقتصادية – وهذا يعتبر تراجع كبير في نصيب الفرد، والسبب يعود إلى تراجع كمية الأمطار المتساقطة في الآونة الأخيرة وارتفاع درجات الحرارة غير الموسمية وتراجع نسبة تساقط الثلوج على المرتفعات، كل هذا يشكل تراجع النسبة الطبيعية لتجدد المياه ، إلا أن الجزائر حاولت تدارك هذه المشكلة من خلال العديد من المشاريع المهيكلة لتدعيم المياه الصالحة للشرب وذلك من خلال انجاز أنظمة حشد وتحويل المياه السطحية والباطنية وتحلية مياه البحر لتزويد العديد من المدن الكبرى والصغرى بالمياه الصالحة للشرب مثل: الشلف، بجاية، مستغانم...إلخ.[31]

– **شبكة الصرف الصحي**: إن إيجاد وتطوير شبكات الصرف الصحي أمر جد ضروري ولا مفر منه، فهو يحمي من مخاطر التلوث، وهي تعتمد بشكل خاص على الحفاظ على الموارد المائية الموجودة بالإضافة إلى تثمين مياه الصرف الصحي المعالجة من أجل المحافظة على صحة المواطنين واستمرار التنمية الاقتصادية.

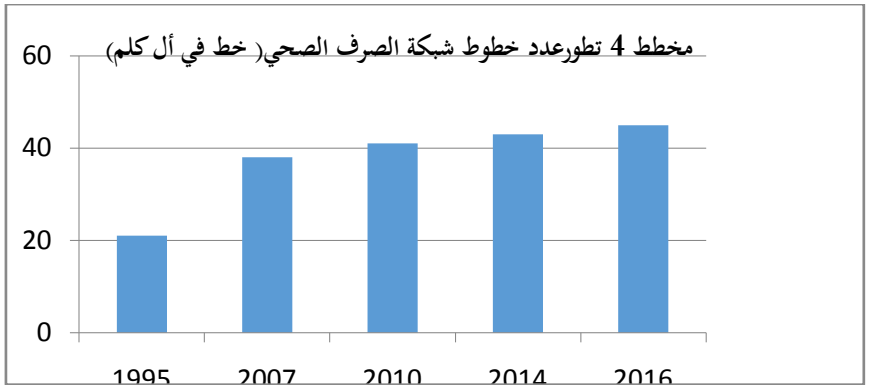

المصدر: http://www.mree.gov.dz (03.2018)

ولقد شهد عدد شبكات تطهير الصرف الصحي المتواجدة في الجزائر ارتفاع كبيرا – بالمقارنة مع سنة 1995 والتي تعتبر سنة لا تنتمي للفترة الزمنية التي تم فيها تنفيذ البرامج التنموية (2001 إلى يومنا هذا) – منذ تحقيق برنامج تنفيذ شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، المخطط التالي يوضح هذا التطور.

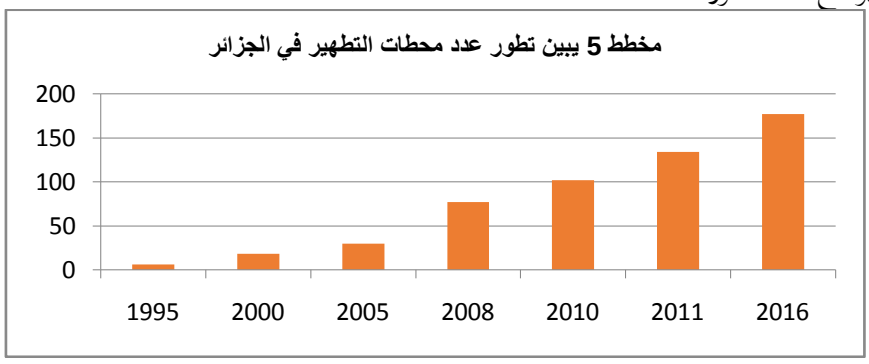

المصدر: http://www.mree.gov.dz (03.2018)

إن هذا التطور الحاصل في عدد شبكات التطهير مكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة خصوصا في المناطق الحضرية، والقضاء على عدد كبير من خنادق الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، هذا ما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. ومن خلال المخطط نلاحظ أن عدد هذه المحطات قد بلغ 177 محطة في سنة 2016 تقدر سعتها ب 13791687 مكافئة لعدد السكان أي 805 م^3/السنة، منها 49 بسعة 6 ملايين مكافئة لعدد السكان الواقعة في المدن الساحلية الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران...إلخ) والتي أزالت كل تصريفات مياه الصرف الصحي في البحر.[32]

ب – المؤشرات المؤسساتية:

– اشتراكات السكنية للهاتف الثابت: يعد هذا المؤشر أهم مقياس لمعرفة درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، والشكل التالي يوضح تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016:

مخطط رقم: 6 تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت

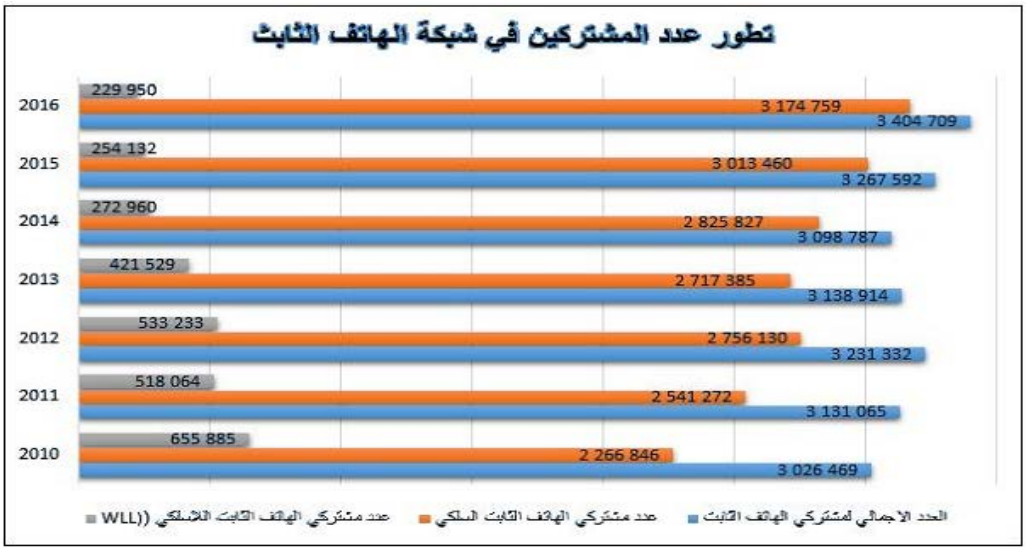

المصدر: (**03/2018**) https://www.mpttn.gov.dz

من خلال الشكل نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مشتركي الهاتف الثابت السكني في الجزائر، حيث فاق الثلاث ملايين مشترك في سنة 2016، كما عرف عدد مشتركي الهاتف الثابت اللاسلكي والذي خصص للمناطق الريفية انخفاضا مستمرا والسبب يعود إلى الإستراتيجية التي تبعتها الدولة من أجل تزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة.[33]

– مؤشرات الهاتف النقال: تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 2000–03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط فيه 03 متعاملين (جازي، موبيليس، أريدو).[34]

مخطط رقم: 7 عدد المشتركين في الهاتف النقال

المصدر: (**03/2018**) https://www.mpttn.gov.dz

من خلال المخطط نلاحظ عدد مشتركي الهاتف النقال في تزايد كبير في الجزائر، نتيجة للعروض التنافسية التي يقدمها المتعاملين في القطاع وتزايد الطلب على خدمات الهاتف النقال الأساسية.

– مؤشرات مشتركي الانترنت: فيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر، فقد بلغ عدد المشتركين 29,54 مليون في أواخر 2016، من بينهم 26,68 مليون مشترك في الهاتف النقال[35]، والجدول التالي يوضح تطور عدد المشتركين في انترنت

جدول رقم: 7 تطور عدد المشتركين في الانترنت من 2013–2016

	2013	2014	2015	2016
مشترك آدي أس أل	1283241	1518629	1838492	2083114
الجيل الرابع للهاتف الثابت	-	80693	423280	775792
مشتركي الجيل الثالث	308019	8509053	18021881	25214732
مشتركي الجيل الرابع	-	-	-	1464811
وبماكس	179	216	233	661
مجموع مشتركي انترنت الهاتف الثابت	1283420	1599538	2262005	2859567
مجموع مشتركي انترنت الهاتف النقال	308019	8509053	18021881	26679543
المجموع الكلي	1591439	10108591	20283886	29539110
نسبة السكنات المتوفرة على انترنت	19,65%	24%	29%	35,80%

المصدر: (**03/2018**) https://www.mpttn.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الإجمالي لمشتركي انترنت في تزايد مستمر نتيجة الإستراتجية المتبعة من قبل الدولة لتوسع وزيادة جودة هذه الخدمة لما لها أهمية كبرى في جميع المجالات في الوقت الراهن. وتشير الإحصائيات الصادرة عن الوزارة الوصية أن النسبة الأكبر من المشتركين يستفيدون من هذه الخدمة عن طريق الهاتف النقال نتيجة العروض المتنوعة التي يحصلون عليها من المتعاملين المتواجدون في السوق الجزائري.

خاتمة:

تسعى الجزائر من خلال البرامج التي تبنتها وخصصت لها مبالغ ضخمة إلى تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة في نفس الوقت بمعدلات نمو مرضية، حيث كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخماسي واضحا على معدلات النمو الاقتصادية، التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة التي سبقتها. إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع إلى آخر. ومن خلال تتبع نسبة مساهمة البرامج المطبقة في الفترة (2010–2014) –على أساس أن هذه البرامج قد تم نفاذها تماما– في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، نتوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

1. ساهمت البرامج المتبعة (2001–2014) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو بالمقارنة بالفترة السابقة، ولكنها اقتصرت على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك بتخصيص مبالغ ضخمة لها ما أدى إلى زيادة التشغيل بالقطاعين وبالتالي ساهم في تحسين معدلات البطالة، أي كان لها تأثير إيجابي على كل من معدل النمو العام ومعدل البطالة. إلا أنه لم تشهد القطاعات المنتجة على رأسها الصناعة معدلات نمو جيدة، بالرغم من جهود الدولة في دعمها؛
2. تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، باعتبار مداخيل البترول المصدر الأول لتمويل خزينة الدولة، وهذا ما يعكس ضعف الاقتصاد الوطني؛

3. تحقيق تحسن واضح في أهم مؤشرات التنمية المستدامة إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة للإمكانيات التي تتميز بها البلاد وما هو متوقع تحقيقه؛

4. حققت هذه البرامج معدلات نمو اقتصادية مرضية ولكنها لم تتمكن من تحقيق تنمية مستدامة شاملة في البلاد.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اختبار صحة الفرضيات كمايلي:

الفرضية الأولى: الفرضية الأولى خاطئة. لم تحقق هذه البرامج تنمية مستدامة، أما بالنسبة لمعدلات النمو المحققة بعد تنفيذ ثلاث برامج الأولى كانت أحسن بكثير من المعدلات المحققة في البرنامج الأخير.

الفرضية الثانية: الفرضية الثانية خاطئة. هذه البرامج لم يظهر دورها في تحقيق تنمية مستدامة في البلاد بالشكل المطلوب منها، لأن الاقتصاد الجزائري لازال يدعمه قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

الفرضية الثالثة: الفرضية الثالثة خاطئة. لا يمكن القول أنه لم يكن أي تأثير إيجابي لهذه البرامج على الرفع من معدل النمو الإجمالي، إلا أن تأثيرها كان متفاوت من برنامج لآخر خاصة بعد إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف والتي كان لها دور كبير في عرقلة إنجاز العديد من المشاريع المهمة.

يمكن تقديم بعض الاقتراحات من شأنها تقليص نسبة التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم خلال سنوات تنفيذ البرامج، وهي كالتالي:

- العمل على زيادة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال الطاقات المتجددة؛
- محاربة كل أشكال التلوث البيئي والتي تهدد الثروة البيئية والعمل على زيادة وتكثيف الوعي البيئي؛
- نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى كل من الجماعات المحلية والمجتمع المدني؛
- تطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح في تحسين أداء المؤسسات، والعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري على أساس عدم اعتماده على مداخيل النفط.

الهوامش:

1- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر 2012، ص 147.

2- نبيل بوفليح، دراسة تقييم لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013،ص46.

3- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص204.

4- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

5- مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص41.

6- نفس المرجع السابق.

7- World Bank , Algeria : A public Expenditure Review : Assuring High Quality public Investment,vol 1, world bank report, NO 36270-DZ, August 2007, p1 .

8- بيان اجتماع مجلس الوزراء، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص2.

9- مشري محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، نوفمبر 2017.

10- Dr Dominiqu Bourg, histoire du développement durable, cycle de conférences 2008 organisé.avec SC/nat, jeudi 13 novembr .

11- سليمان بوفاسة، المحافظة على البيئة من أجل تنمية مستديمة، جديد الاقتصاد، مجلة اقتصادية. علمية. إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم: 03، جوان 2008، ص194.

12- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص16.

13- Karen Delchet, qu'est ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2004, p5.

14- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص18.

15- htt://ec.europ.eu/sustainable/history/index 2010

16- محي الدين حمداني، دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية، مجلة جديد الاقتصاد، مجلة علمية.إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم:03، جوان 2008، ص65.

17- Marie Claude Smouts, le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p4.

18- Jean Supizet, le management de la performance durable, Edition d'organisation, France, 2002, p74.

19- Paul Debacker, Les indicateurs financiers du développement durable, Editions d'organisation, Paris, France, 2005, p15.

20- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2007، ص92.

21- محي الدين حمداني، دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية، مرجع سبق ذكره، ص71.

22- Commission on sustainable development : division from sustainable developmente, Indicators of sustainable developmant : framework and methodlogies, ninth session 16-17 april 2001, NEW YORK, p15.

23- reference cited previously, p15.

24- reference cited previously, p16.

25- reference cited previously, p16.

26- www.elkhabar.com 20/12/2017.

27- www.cnes.dz 12/03/ 2018.

28- نفس المرجع السابق.

29- وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ترقية الشباب 10/03/2018 . www .mtess.gov.dz

30- http://www.mree.gov.dz (03.2018)

31- نفس المرجع السابق.

32- نفس المرجع السابق.

33- https://www.mpttn.gov.dz (03/2018)

34- نفس المرجع السابق.

35- نفس المرجع السابق.